

لقاء الرئيس محمد أنور السادات

مع رجال الاعمال الامريكين

في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٥

اود أن أشكركم علي هذا الاستقبال الحار وأعتقد أن هذه فرصة ملائمة لتبادل بعض الافكار معكم بشأن المسائل التي تعنينا سويا وذات الاهمية المتبادلة ويسرني بصفة خاصة أن الاحبذ وجود العديد من الاصدقاء بينكم هذا المساء من الذين برزوا في المجال الاقتصادي ومن المطلعين بما فيه الكفاية علي التصورات الاخيرة في الاقتصاد العالمي ، وقد قبلت بسرور دعوتكم لانني أعتقد ان الاقتصاد هو المفتاح الحقيقي لاقامة علاقات بناءة وتفاعل سليم بين الامم

ان عالمنا ليس فقط عالم الحقائق والارقام والاحصائيات ولكنه وبدرجة أهم عالم التنبؤ بوضوح بمستقبل البشرية ، ولقد سعدت علي الدوام بالتحدث الي الاقتصاديين والاستماع اليهم لأنهم اناس عمليون وواقعيون وعلي علم بمجريات الامور ، وهم يميلون الي الاتجاه مباشرة الي جوهر المشاكل التي تواجهنا واستخدام ملكاتهم العقلية في حلها

وبعد هذه الملاحظة اقترح اعطاءكم فكرة عن تصوري لكيفية تنمية اقتصادنا وتوجيه علاقاتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي

كما تعلمون جيداً فإن مصر التي كانت هناك فكرة تقليدية عنها وتوصف بأنها مجتمع زراعي كانت من أولي الدول التي ادخلت الصناعة الي منطقتنا ، فمذ ثلاثينات القرن الحالي كنا قادرين علي ارساء أساس صناعة حديثة قادرة علي دفعنا في وقت لاحق الي غمار الثورة الصناعية المعاصرة .. اذ أننا عندما قمنا بحملة قوية في الخمسينات والستينات لإنعاش نظامنا الانتاجي وتوسيع نطاق منتجاتنا الصناعية كان

التحول طبيعيا وسهلا .. وفي مسيرتنا بمفردنا اكتشفنا الحاجة الي اجراء تعديلات هنا وهناك . وأعتقد اننا كنا مرنين بما فيه الكفاية

وهؤلاء الذين يعرفوننا من بينكم يعلمون اننا نتمتع بسعة الأفق واننا نرغب في أن نعمل كل ما بوسعنا لضمان نجاح تجربتنا ولخير الشعب

اننا نواصل تنمية زراعتنا وقد شهدت السنوات القليلة الماضية خطوات شجاعة من جانبنا تهدف الي زيادة الانتاج وتجديد النظام الانتاجي ولقد أسرعنا بمعدل الميكنة واستخدمنا مجموعة كبيرة من التقاوي المنتقاه وضاعفنا انتاجنا من الاسمدة الكيماوية ، ولقد قمنا بنشر الصناعات الخفيفة والحرفية في الريف . وعلاوة علي ذلك ركزنا علي ضرورة التنمية الاجتماعية في أكثر من أربعة آلاف قرية مصرية ، وان المدارس تشيد كل يوم . كما أقيمت المراكز الطبية ووحدات تنظيم الاسرة وحلت المياه النقية في الاستعمال البشري محل مياه الترعر وأخيرا وليس آخرا تقوم الكهرباء بتغيير نوعية المياه في جميع أنحاء البلاد

واليوم ما زالت الزراعة هي أكبر القطاعات في الاقتصاد المصري وهي تساهم بثلاثين في المائة من انتاج الناتج القومي الاجمالي وتستخدم حوالي نصف القوة العاملة .. وتساهم الصناعة بعشرين في المائة من الناتج القومي الاجمالي وتستخدم ١٣ في المائة من القوة العاملة.. ونحن نقوم بتنمية اقتصادنا في كلا القطاعين في نفس الوقت وفي خطوط متوازية

وربما تدركون أن احدي الثمار الرئيسية لمسيرتنا الصناعية كانت تدريب عمالة ماهرة قادرة علي استيعاب وهضم فنون التكنولوجيا الحديثة وأساليبها .. وفي الواقع فإن هذه الايدي العاملة الماهرة هي احدي صروح التنمية في المنطقة كلها وليس في مصر وحدها

ودون الدخول في تفاصيل خطط التنمية لدينا ، يكفي أن نشير ببضع كلمات الي سياسة الانفتاح الاقتصادي لدينا التي تعد حجر الزاوية في تطلعا الي تجديد حيوية الاقتصاد المصري . وتهدف هذه السياسة الي تشجيع واعطاء الحافز للمزيد من استثمار رؤوس الاموال سواء كانت رؤوس الاموال محلية أو اقليمية أو أجنبية ، ولبلوغ هذه الغاية نقوم بصيغ قوانيننا بطابع تحرري وبازالة القيود ومحاربة البيروقراطية وتشجيع المبادرة .. ولن نصل بعد الي تحقيق أهداف هذه السياسة بصفة تامة .. وما زالت هناك بعض من مخلفات الماضي .. ولكننا نعمل بهمة كبيرة من أجل تحقيق هذه الاهداف بتصميم لاننا نعلم أن اصلاح هيكل قائم يمكن أن يكون أكثر صعوبة من اقامة هيكل جديد .. وكلما سرنا خطوات في تطبيق هذه السياسة نقوم بعمل التصحيحات والتعديلات الضرورية .. ونأمل في أن يصبح لنظامنا الاقتصادي الادوات التصحيحية الخاصة به.. كما اننا ندرك الحاجة الي اقامة توازن بين الاستقرار والمرونة وهو ما نقوم به علي وجه التحديد

ونحن ندرك أيضا ضرورة بث الطمأنينة لدي المستثمرين الاجانب واقناعهم بأنهم لا يقومون بأية مخاطرة عندما يستثمرون أموالهم في مصر في الوقت الحالي ، وفي الوقت الذي يكون فيه حجم التضخم جامحا والكساد الاقتصادي يسود عدة اجزاء من العالم فإن رأس المال يكون نادراً ومن الصعب الحصول عليه . ولكننا نعمل كل ما في وسعنا لنجعل من مصر نقطة جذب للمستثمرين وطالما أن هدفهم هو المنفعة المتبادلة وليس الاستغلال فإنهم سيجدوننا أكثر استجابة وتفهما لاحتياجاتهم . ويجب علي أي نشاط اقتصادي أن يتلاءم مع خططنا الشاملة للتنمية الاقتصادية التي تضع الاولويات للهدف القومي الذي نتطلع اليه ، ونحن لا نخاطر بفقدان استقلالنا الاقتصادي أو برهن اقتصادنا .. ولكننا نرحب بمشاركة مفيدة ومجزية يربح منها الجانبان

ولقد اصدرنا قانون " رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ " لتنظيم الاستثمار الاجنبي والمناطق الحرة .. وهو يمنح الاستثمار الاجنبي ضمانا ومزايا واعفاءات عديدة .. فالمستثمرون الاجانب هم الان في مأمن من التأميم والمصادرة ونزع الملكية أو الاستيلاء عليها .. كما يضمن القانون أيضا حرية تحويل الارباح ورأس المال الي البلد الذي أتى منها . وعلاوة علي ذلك فقد انضمت مصر الي الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات حول الاستثمار من خلال البنك الدولي .. وبالإضافة الي ذلك عقدنا اتفاقيات ثنائية مع عدة دول توفر حماية اضافية لاستثمارات مواطنيها

والمثال علي ذلك هو اتفاقية حماية الاستثمار بين مصر والولايات المتحدة . كما اننا عقدنا اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي التي تستهدف ضمن أشياء أخرى ازالة العقبات من طريق التجارة الدولية والاستثمار

ومازلنا علي استعداد للرد علي أي مقترحات ببناءة وعمل التصحيح اللازم كلما سرنا قدما في هذه العملية

وبهذه الروح رحبنا منذ أيام قليلة في الاسكندرية بالندوة التي عُقدت تحت رعاية مؤسسة فورد لبحث الجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في مصر .. فضلا عن ذلك فإننا نستمع الي المستثمرين ورجال الاعمال افرادا وجماعات بهدف إقامة نوع من التكيف العملي يتسم بطابع العدالة لكلا الجانبين

ومن ثم فقد اسعدنا أن نستقبل عدة مجموعات من رجال الاعمال الامريكيين خلال الشهور الماضية . وقد جرت مناقشات وتم تبادل وجهات النظر حتي يصبح كل من الطرفين أكثر اطلاعا علي تفكير الجانب الآخر وأكثر تعرفا عليه

كما اننا نبعث الحياة من جديد في سوق الاوراق المالية التي ظلت مجمدة طوال خمسة عشر عاما تقريبا . دعونا نلقي نظرة علي المستقبل القريب ودعوني أوضح

لكم فكرتنا عن دور الاستثمار الاجنبي في مصر وعن الصورة المثلي لطريقة عمل النظام الذي يحكم العلاقات بين الاطراف المعنية

اننا يجب ان نتذكر ان التنمية ليست عملا اقتصاديا محضا فهي تشمل التنمية الاجتماعية وبناء المؤسسات . ونحن نوجه جهودنا الخاصة بالتنمية في هذا الاتجاه وخاصة نحو بناء المؤسسات حيث تطور مؤسسات جديدة تتسم بالمرونة والاستقرار معا وبقدرتها علي التكيف مع معدلات التغيير السريعة التي أصبحت السمة الرئيسية في عصرنا

وهي مصممة بحيث توفر الاستقرار والامان اللازمين لتجنب الهزات الضارة التي عانت منها بعض المجتمعات التي تسير علي طريق التحديث . كما ان مثل هذه المؤسسات تتجنب تنمية مجتمع مزدوج الشخصية يسمح فقط لقطاع من الشعب بأن يجني ثمار التقدم

ان التنمية الاقتصادية من وجهة نظرنا هي دفع عجلة النمو واحداث تغيير في بنيان الاقتصاد المصري ، ولذلك فإننا نحتاج الي رأس المال والموارد الانسانية علي السواء .. ولكننا نحتاج قبل أي شيء آخر الي عملية هائلة لنقل التكنولوجيا واستيعابها

ومن ثم فإننا نقترح دعوة المستثمرين الاجانب لكي يأتوا لا برؤوس أموال وحدها بل وبخبراتهم ومعارفهم الفنية . اننا ندعوهم الي عمل ذلك في اطار أن يضعوا معنا علاقة جديدة للمشاركة

اننا نقترح التعاون بدلا من المواجهة .. وبدلا من القيود الادارية .. نقترح العمل بروح المسؤولية... وهي نفس الروح التي تشعر بها الادارة تجاه حملة الاسهم وعن طريق المشروعات المشتركة سيكون الشعب المصري حاملا للاسهم في هذه المشروعات سواء تم ذلك عن طريق المشاركة العامة أو الخاصة . وقد تكون صيغة

المشروعات المشتركة ذات طابع ثنائي أو ثلاثي حيث يتراوح رأس المال الاقليمي مع الخبرة التكنولوجية للانضمام الي الموارد المحلية لتنفيذ مشروعات بينها

وهذه الصيغة للتعاون الثلاثي الاطراف لها جاذبيتها الخاصة فقد ثبت نجاحها الكبير أينما وضعت موضع التطبيق . ان موارد رأس المال الهائلة التي تراكمت في المنطقة ومعها الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة تمثل مزيجا رائعا عندما تقترن بقاعدة راسخة من فرص الاستثمار

وانطلاقا من ذلك ورغم أن قوانيننا الحالية تسمح بأشكال أخرى من الاستثمار فإن منطق صيغة المشروعات المشتركة يفرض نفسه بوضوح شديد . اننا بوضعنا للتكنولوجيا المستوردة في خدمة المصالح المتبادلة للاطراف المعنية نضمن ان تكون هذه التكنولوجيا جزءا من تيار متدفق وليست عملا منفصلا عن مجري الاحداث

وفي الوقت الذي تخلق فيه تكنولوجيا وأساليب ادارية وتسويقية جديدة لخدمة الانتاج فإنه سيكون من مصلحة المستثمرين أن يأتوا بها الي مصر وسيكون من صالح المستثمرين بناء صناعة قوية قادرة علي البقاء والمنافسة وتخلق له ميزة نسبية وتستخدم أحداث المعدات والخبرات والمعارف الفنية

ان الدولة في مصر سيكون لها هي الاخرى دور كبير في علاقة المشاركة هذه ، فضلا عن تقديم الامتيازات والحصانات والضمانات العديدة ، فإننا نستطيع المشاركة ببعض من رأس المال والمساهمة بعدد من الاسهم . ونحن نبني ونجدد الان مرافقنا وخدماتنا الاساسية حتي ندعم قدرتنا علي المنافسة . كما اننا نطور مواردنا الانسانية عن طريق توفير المزيد من التعليم الفني والتدريب المهني . بهدف اطلاق القوي العاملة في بلادنا علي أحدث التطورات في عالم التكنولوجيا

وأخيرا .. فإننا نعرض المزايا المتمثلة في الموقع الجغرافي الكائن في قلب أسرع مناطق العالم نموا ان بلادنا تمتلك فرصا لا تعد كما أن شعبنا قد عرف علي مدار

تاريخه بأنه شعب دؤوب وخلاق ومحب للعمل . وبفضل بنيان السلام الذي نشيده فإن
الموقف سيصبح بالتأكيد أكثر انطواء علي الامل ومواتيا بشكل أكثر مما هو عليه
الآن

ونحن نفعل كل ما بوسعنا لدعم التحرك من أجل السلام والاسراع وندفع ثمن ذلك في
بعض الاحيان ولكننا مصممون علي انتهاج هذا السبيل من أجل خير شعبنا ولصالح
الامم الاخري . وعندما كانت هناك بعض الدلائل غير المشجعة في وقت من
الاقوات اتخذت قراري بإعادة فتح قناة السويس وقد فعلت ذلك كمساهمة من جانب
واحد هو جانبنا - لخدمة تجارة العالم ورفاهيته

اننا نؤمن ايمانا قويا بأن كافة الشعوب ستستفيد كثيراً ولن تخسر شيئاً من مضاعفة
حركة التبادل وتعزيز المعاملات فيما بينها . ونحن ملتزمون بهذا الهدف ونكرس
جهودنا من أجله وانني أثق انكم تشاركوننا في ذلك